العرب
الخميس 2021/10/07
السنة 44 العدد 12202

الأردن يعزز انعدام الثقة في الإعلام بمنع النشر في وثائق باندورا

صحافيون يلتزمون بالرقابة الذاتية في القضايا الحساسة خوفا من الملاحقة القانونية

التزمت وسائل الإعلام الأردنية بالرد الرسمي على وثائق باندورا التي انتشرت كالنار في الهشيم على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام العربية والدولية، ولم تستطع تداول القضية بطريقة ترضي الجمهور الأردني بسبب تعليمات منع النشر وتمسك الصحافيين بالرقابة الذاتية.

المعلومة المطلوبة غير موجودة

عمان - اكتفت وسائل الإعلام الأردنية بنشر رد الديوان الملكي حول وثائق باندورا التي كشفت وثائق مالية مسربة تتعلق بعقارات اشتراها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، فيما تداولت تقارير إخبارية أنباء عن منع النشر في القضية كما جرت العادة في الأردن عند الحديث عن قضايا تشغل الرأي العام.

وفشلت وسائل الإعلام المحلية مجددا في التعامل مع حدث شغل الأردنيين وأثار ضجة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي التي نقلت تفاصيل هذه الوثائق عن وسائل الإعلام الدولية، بينما التزم الإعلاميون الأردنيون بالرقابة الذاتية وفضلوا الصمت حيال ردود فعل الناس.

وحاولت وسيلة إعلام واحدة في الأردن هي موقع "عمان نت" تناول القضية، ورغم أن الصياغة متوازنة إلا أن التقرير لم يصمد طويلا وبعد ثلاث ساعات تم حذفه.

باسل العكور

مواجهة الأخبار الكاذبة والمضللة لا تتم بالتعتيم

ونشرت العديد من الصحف الدولية مثل "واشنطن بوست" و"المجموعة الدولية للصحافيين الاستقصائيين" الوثائق التي تضمنت معلومات عن أموال الملك عبدالله.

وذكرت أن شبكة من الشركات المملوكة سراً استخدمها الملك عبدالله لشراء 15 عقاراً، منذ توليه السلطة في عام 1999.

ورد الديوان الملكي الأردني في بيان الاثنين قائلا إن المعلومات التي نشرت استنادا إلى "وثائق باندورا" بشأن عقارات الملك عبدالله الثاني "غير دقيقة" و"مغلوطة" وتمثل "تهديدا لسلامة الملك وأسرته".

وأضاف "احتوى بعضها (التقارير) على معلومات غير دقيقة، وتم توظيف بعض آخر من المعلومات بشكل مغلوط، شوّه الحقيقة وقدّم مبالغات وتفسيرات غير صحيحة لها".

واعتبر البيان أن "ما قامت به بعض وسائل الإعلام من إشهار لعناوين هذه الشقق والبيوت هو خرق أمني صارخ وتهديد لأمن وسلامة جلالة الملك وأفراد أسرته".

وذكرت مصادر مطلعة داخل مؤسسات إعلامية أردنية أن هذه المؤسسات تعرضت لضغوط أمنية رسمية مسبقة وأخرى بعد النشر تسببت في حذف الأخبار التي نشرت في هذا الخصوص، بينما قال آخرون إن هناك رقابة ذاتية لدى الصحافيين في القضايا الحساسة بسبب ممارسات السلطات والتشريعات المقيدة للإعلام، حيث يتم استعمال القوانين لملاحقة الصحافيين بتهم مثل إثارة الفتنة ونشر أخبار كاذبة وتضليل الرأي العام.

وبيّن مركز حماية وحرية الصحافيين في مؤشر حرية الإعلام لعام 2020 في الأردن أنه بعد سنوات من التدخل المباشر أعادت وسائل الإعلام التموضع، وأصبح رؤساء التحرير ومدراء التحرير ومحررو الديسك يقومون بالرقابة القبلية وتنقيح المحتوى وحذف أو تعديل ما يرونه مخالفا لتوجهات الدولة والحكومة.

وقال المركز نقلا عن استطلاع أجراه بين صحافيين أردنيين أن 96 في المئة لديهم رقابة ذاتية قبل النشر.

وهذه ليست المرة الأولى التي تُمنع فيها وسائل إعلام أردنية من نشر أخبار صحافية حول العائلة المالكة؛ فقد تكرر المشهد في ما عرف بـ"قضية الفتنة" عندما صدر قرار قضائي يقضي بمنع النشر، إلى جانب الضغوط الأمنية.

ورأى صحافيون أن وسائل الإعلام الأردنية فشلت في إمساك العصا من المنتصف والتعامل مع القضية بموضوعية واتزان، ملمحين إلى نظرية المؤامرة بخصوص توقيت نشر الوثائق.

وقال باسل العكور -ناشر "جو 24"- في مقال "مواجهة الأخبار الكاذبة والمضللة لا تتم بالتعتيم ومحاولة الحجب ومنع التداول، فمهما بلغت إمكانات الدول وقدراتها والجدار الحديدي الذي تفرضه على شعوبها، فإنها لن تنجح البتة في الحيلولة دون انتشار هذه الشائعات والتسريبات وأحيانا الحقائق، وخاصة إذا تبنت هذه المعلومات وسائل إعلام عالمية كبيرة وموجهة ومؤدلجة، بحجم 'بي.بي.سي' و'واشنطن بوست' وغيرهما".

وأضاف العكور "في حالتنا -ونحن هنا نتحدث عن وثائق باندورا- التوقيت ليس بريئا البتة، ولكن هذا وحده لا يرد على الأسئلة الكبيرة التي طرحت والتي تحتاج إلى توضيح رسمي فوري وعاجل ومقنع".

وأشار إلى حقيقة يعرفها جيدا خبراء الإعلام والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي أن محاولات الحجب تغذي وتؤجج الرغبة في معرفة حيثيات وتفاصيل المعلومات التي لا يُراد لها أن تصل و يجري تداولها، فكل ممنوع مرغوب، وإذا لم تجر مواجهة هذه الرواية بأسلوب علمي ومهني ومحترف فإنها ستقود إلى تشكل انطباع لدى المتلقي، وإذا تشكل هذا الانطباع فإنه سيصبح أقوى من الحقيقة، ولن تنجح معه بعد ذلك أية محاولة لتصحيح وتصويب الموقف.

واعتبر خبراء أن تغييب المعلومة بموجب القوانين التي تمنع النشر في القضايا أثر عكسيا على الجمهور وأثار استنكار الأردنيين، حيث اتجهت القنوات العربية إلى إجراء تحليلات سياسية واستضافة مسؤولين أردنيين عبر شاشاتها، في الوقت الذي يبث فيه التلفزيون الأردني برامج ترفيهية بعيدة كل البعد عما يشغل الأردنيين.

وأكد المدير التنفيذي لـ"مركز حماية وحرية الصحافيين" نضال منصور في تصريحات سابقة أن أوامر وقرارات منع النشر تعتبر تضييقا على حرية التعبير وعلى حرية الإعلام. وأضاف "لدينا موقف قانوني يعتبر ويصنف قرارات حظر النشر باعتبارها من بين الانتهاكات التي تقع على الإعلاميين".

ويطرح المتابعون لهذه القضايا أسئلة حول جدوى منع نشر الأخبار في العالم الرقمي المفتوح، الذي فتح المجال واسعا لتداول المعلومات؟ وفي حال تجاهلت وسيلة إعلامية معينة خبرا هاما، ألن يجد الجمهور ما يكفي من معلومات عنه في الكثير من وسائل الإعلام الأخرى؟

ويفتح حظر النشر المجال واسعا لانتشار الشائعات والأخبار غير الدقيقة أو المضللة، ويتفق الكثير من المحللين على أن عدم نشر نتائج التحقيقات يتسبب في بلبلة الرأي العام، بل ويثير الشكوك حول القضاء ذاته، كما اشتكت السلطات الأردنية مرارا من انتشار الشائعات وتأثيرها على الأمن في البلاد.

ويشكك الصحافيون في قدرة تعميمات حظر النشر على خدمة المصلحة العامة، متسائلين أليس من الأفضل تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات المهمة وطرح رواية رسمية متماسكة ذات مصداقية تغلق الباب أمام الشائعات والمعلومات المغلوطة؟

ويرى البعض أن مواقع التواصل الاجتماعي قزمت الدور الرقابي الذي قد يؤثر سلبا على نشر المعلومات والأخبار الهامة، إذ كثيرا ما تم تداول أخبار عن قضايا ممنوعة من النشر على أوسع نطاق وبالتالي لم يؤثر قرار الحظر على وصولها إلى الجمهور.

الهايكا: إغلاق قناة الزيتونة في تونس نتيجة لتوفر الإرادة السياسية لتطبيق القانون

تونس - قالت الهيئة المستقلة لتنظيم الإعلام السمعي والبصري في تونس "الهايكا" الأربعاء إنها احتجزت معدات وأوقفت بث قناة "الزيتونة" التلفزيونية المقربة من حركة النهضة، التي تبث بطريقة غير قانونية، وتنتقد بشدة الرئيس قيس سعيد لدرجة وصلت إلى التحريض ضده.

وقال نوري اللجمي رئيس "الهايكا" "تم حجز معدات البث للزيتونة التي تبث دون ترخيص. القانون سيطبق على جميع محطات التلفزيون والراديو الخارجة عن القانون".

وأشار اللجمي إلى توفر الإرادة السياسية اليوم لتطبيق القانون على كبير في تونس منذ انتفاضة 2011 التي أطاحت بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

نوري اللجمي

الإغلاق لا علاقة له بالإجراءات الاستثنائية التي أعلنها الرئيس

وقالت قناة "الزيتونة"، إن "قوات الأمن معززة بأعضاء من الهايكا تقتحم استوديوهات التصوير التابعة لقناة الزيتونة وتشرع في إتلاف التجهيزات".

وينظر إلى الزيتونة على أنها مقربة كثيرا من حزب النهضة الإسلامي وهو أكبر حزب في البرلمان المجمدة أنشطته، وهو أكثر منتقدي الرئيس قيس سعيد منذ تدخله في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

وقال اللجمي "إن الإغلاق لا علاقة له بالإجراءات الاستثنائية التي أعلنها الرئيس.. حاولنا في السنوات الماضية غلق المحطة ولم نتمكن من ذلك"، في إشارة إلى أن الزيتونة كانت تحظى بحماية من السلطة.

ولكن لطفي التواتي رئيس تحرير قناة "الزيتونة" يرى أن القرار سياسي.

وقال "القرار هو معاقبة للزيتونة على مواقفها الأخيرة من قرارات الرئيس. السلطات حركت الهيئة بسبب معارضتها للرئيس".

لكن الهايكا تؤكد أن القناة تخالف القانون ولم تلتزم بالتنبيهات التي تلقتها مرارا في السنوات السابقة، وذكرت سكينة عبدالصمد عضو الهايكا تم حجز معدات القناة التلفزيونية غير القانونية "الزّيتونة" بعد توجيه عدد من التنبيهات للقناة وتسليط غرامة ماليّة عليها، بسبب استمرارها في البثّ دون ترخيص.

وذكر اللجمي أن الهايكا في عام 2015 قامت بمحاولة لحجز المعدات ولكن تم كسر الأختام وواصلت البث.

وخلال السنوات الماضية، تصدت محطة نسمة التلفزيونية المملوكة لنبيل القروي رئيس حزب قلب تونس لجهود حكومية لإغلاقها. وتقول الهايكا إن نسمة تعمل هي أيضا دون ترخيص.

كما تعمل محطة تلفزيون حنبعل وإذاعة دينية دون ترخيص وفقا للهايكا.

وكانت الشرطة قد ألقت القبض هذا الأسبوع على الإعلامي عامر عياد في قناة الزيتونة الذي وصف الرئيس بأنه خائن وشبهه بهتلر، في خطوة وصفها منتقدون بأنها تهدف لإسكات معارضي الرئيس قيس سعيد الذي قال إنه لن يكون دكتاتورا وسيحمي الحقوق والحريات.

ووجّه عامر عياد في مقدمة برنامجه انتقادات شديدة لسعيّد وقال في تعليقه على قرار تعيين رئيسة الحكومة نجلاء بودن، "هي أول امرأة تنال شرف قيادة الانقلاب، لن تكون رئيسة حكومة.. بل ستكون فقط خادمة للسلطان ومنفذة لأوامره".

وأضاف عياد في هجوم حاد على الرئيس ورئيسة الحكومة "الشعبوي (سعيّد) لم يستطع ترويض رجل ليصبح خاتما في إصبعه".

اعتبار أن حركة النهضة كانت تحمي قناة الزيتونة ولم تتعرض إلى أي عقوبة رغم تجاوزها القانون حيث كانت تحصل على الدعم السياسي للحزب.

والزيتونة هي واحدة من بعض محطات تلفزيونية تعمل لسنوات دون ترخيص من الهيئة التنظيمية وهو أمر خلّف انتقادات واسعة في تونس باعتبار أنها وسائل غير مشروعة للتأثير السياسي.

ومع ذلك، فربما يرى معارضون منذ استئثار الرئيس سعيد بالسلطة التنفيذية في يوليو أن التحركات ضد وسائل الإعلام التي تعارضه محاولة لتقويض حرية الصحافة المتاحة بشكل

القانون سيطبق على جميع محطات التلفزيون

السعودية تقدم خدمة قياس الجمهور لتحسين المحتوى وجذب المعلنين

الرياض - أعلنت الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع السعودية ومجلس صناعة الإعلان، الذي يضم قادة البث والإعلان والإعلام، عن تكليف شركة عالمية بالعمل على تقديم خدمة قياس الجمهور "تام" في المملكة، بهدف معرفة توجهات الجمهور ورغباته لتحسين المحتوى واستقطاب المعلنين.

وأوضحت الهيئة أنها قادت مشروع قياس الجمهور التلفزيوني نظرا إلى أهميته في توفير بيانات موثوقة وذات معايير عالية لتمكين ودعم نمو قطاع الإعلام والبث في السعودية.

وأضافت أن الجمهور السعودي يشكل للمعلنين جزءًا كبيرًا من المستهلكين في المنطقة، لذلك أصبح قياس الجمهور أكثر أهمية للحصول على معلومات دقيقة تمكّن أصحاب البث والمعلنين ووكالات الإعلان من تطوير المحتوى والتخطيط لحملات فعّالة وموجهة للوصول إلى الجمهور المناسب.

ويعتبر تحديد السلوك الاتصالي مجالا هاما في بحوث الجمهور، خصوصا في ظل ظهور نمط جديد من جمهور مستخدمي وسائل الإعلام الجديد. وتساعد نتائج عملية قياس المشاهدة في تحديد معايير البرامج الجديدة وإعادة جدولة البرامج وصياغة المضامين الإعلامية والسياسات الاستراتيجية الإعلامية.

وقد اختيرت شركة "نيلسن" -وهي شركة عالمية متخصصة ولديها خبرة واسعة في مجال قياس الجمهور التلفزيوني والرقمي "تام"- لإنشاء هذه الخدمة في السعودية بعد عملية تنافسية شاملة.

وتعد "نيلسن" حاليًا أكبر مزود دولي لخدمات قياس الجمهور "تام"، وتغطي 40 سوقًا على مستوى العالم، وتعمل بشكل مستمر على تطوير تقنياتها للتأكد من بقائها في طليعة مزودي خدمة قياس الجمهور.

> شركة نيلسن: ابتداء من عام 2022 سيتم توفير تصنيفات تلفزيونية يومية لقطاع التلفزيون والإعلان في السعودية

وقالت "نيلسن" على موقعها الإلكتروني إنه ابتداء من عام 2022 ستوفر تصنيفات تلفزيونية يومية لقطاع التلفزيون والإعلان في السعودية.

وتشترك كل من شركة "ميديا ريتينغ كومباني (أم.آر.سي)" و"نيلسن" في العمل على إنشاء مجموعة بيانات مشتركة لقطاع الإعلان والإعلام كي يتم استخدامها من قبل مقدمي خدمات البث التلفزيوني والوكالات الإعلانية.

وقالت الهيئة "لطالما سعى المعلنون في المنطقة إلى جذب الجماهير التلفزيونية، وفي عالم اليوم؛ حيث تتغير سلوكيات الجمهور حول المحتوى بسرعة، وقد حان الوقت لجلب قياس تلفزيوني ورقمي يتكيف مع التطورات".